(مؤتمر الصيادلة الإماراتي) يدعو إلى الإبلاغ عن الأخطاء الدوائية

أبوظبي / متابعات :

دعا مؤتمر الصيادلة الذي نظمته منطقة أم القيوين الطبية بمركز وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع الإماراتية ، جميع الصيادلة ومساعديهم العاملين في القطاع الحكومي والهيئات الصحية وكذلك الخاص إلى الإبلاغ عن الأخطاء الدوائية المصروفة للمرضى.

وأكد المؤتمر حرص وزارة الصحة على أهمية التقليل من المخاطر التي تكمن في استخدام الأدوية بشكل غير صحيح، وتطوير الخدمة الصيدلانية في كافة المستشفيات الحكومية والخاصة بالدولة.

وحضر المؤتمر الذي انعقد تحت عنوان (الصيدلي وأثره في المخاطر الدوائية) الشيخ أحمد بن سعود بن راشد المعلا، وسلطان بن راشد الخرجي مدير منطقة أم القيوين الطبية، وراشد عبيد الشحي نائب مدير المنطقة الطبية مدير مستشفى أم القيوين، بمشاركة أكثر من 400 صيدلاني وصيدلانية وأطباء وطبيبات وعدد من المختصين في مجال الصيدلة من مختلف أنحاء الدولة.

ولفتت الدكتورة سحر أبو عمر اختصاصي أول صيدلة في شركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) إلى أن معظم الصيادلة في الدولة لا يقومون بالإبلاغ عن الأخطاء الدوائية، التي تصرف للمريض، وذلك خوفاً من فقدان وظائفهم. وأشارت إلى أن شركة أبوظبي للخدمات الصحية بدأت منذ عام 2004 بتطبيق نظام للإبلاغ عن الوصفات الخاطئة للأدوية، حيث قامت بتعميمه على المستشفيات الحكومية والخاصة في ابوظبي، مشيرة إلى أن النظام يحفظ سرية المعلومات للشخص المقدم على البلاغ، وفي الوقت نفسه يحمي المرضى من التعرض للأخطاء الطبية، نتيجة استخدام الأدوية بشكل غير صحيح.

وأضافت الدكتورة سحر من خلال ورقة العمل التي قدمتها في المؤتمر بعنوان (السلامة الدوائية) ، إن معظم المستشفيات والعيادات الطبية في الدولة تشهد أخطاء في وصف الأدوية المناسبة وصرفها للمريض، مؤكدة أن هناك قصورا من بعض الصيادلة في الإبلاغ عن تلك الأخطاء.

من جهتها قالت الدكتورة علا غالب البناي باحثة مستشارة صيدلة وخبيرة دوائية بـإدارة التسجيل والرقابة الدوائية بأبوظبي، إن 6 ٪ من المرضى على مستوى العالم يضطرون إلى دخول قسم الطوارئ في المستشفيات نتيجة استخدامهم للأدوية الخاطئة.

وأشارت إلى أن مؤتمر (الصيدلي وأثره في المخاطر الدوائية) الذي عقد في أم القيوين، يهدف إلى التقليل من المخاطر التي تكمن في عدم استخدام الأدوية بشكل صحيح، حيث ناقش العديد من المحاور المهمة التي تصب في مصلحة المراجعين والمرضى .

متى نرى المرأة في أقسام الشرطة السعودية ؟؟

الرياض / تقرير / متابعات :

أسهمت المرأة السعودية في خدمة مجتمعها من خلال مجالات متعددة كالتعليم والصحة والإعلام، ولكن يبقى المجال الأمني هو الأقل من ناحية مشاركة المرأة، فهل نحن بحاجة لوجود أقسام نسائية بالشرطة من أجل تلقي شكاوى النساء بدون أن يشعرن بالخجل؟، وكذلك فض الاشتباكات في المدارس والجامعات؟، وفي حال وجود ذلك لابد من تساوي النساء بالرجال من حيث الرتب العسكرية.

كانت لنا وقفة مع عدد من النساء لمعرفة آرائهن، تقول نجاح الدحيم -اختصاصية اجتماعية «يحدث لدينا الكثير من المشاجرات بين الطالبات وتتدخل المشرفات وأحيانا المعلمات لفض الاشتباك؛ لذلك أرى بأن وجود الشرطة النسائية أفضل للدخول إلى المدارس وممارسة صلاحيات القبض والتحقيق».

أما نجد الحارثي -معلمة مرحلة الثانوية- فتقول: «كثيراً ما نسمع عن العنف الأسري وهناك طالبات يتعرضن للضرب المبرح من آبائهن أو أشقائهن أو حتى لتحرش جنسي ولا يستطعن الذهاب إلى أقسام الشرطة، حيث لا يوجد من يوصلهن ولكن وجود الأمن النسائي يساعد في إنهاء معاناتهن».

وتتمنى موضي البلوي -طالبة جامعية- تبني تلك الفكرة فهناك الكثير من الخريجات الجامعيات العاطلات عن العمل وهذه فرصة لتوظيفهن بعد تأهيلهن من خلال الدورات الأمنية؛ لأنّ هناك قضايا تتحرج المرأة من ذكرها لمسؤولي الشرطة خاصة إذا كان الخصم هو الأب أو الأخ.

وتشير البروفيسورة ليلى صالح زعزوع -باحثة متخصصة في الجريمة جامعة الملك عبدالعزيز- إلى أننا أصبحنا في هذا العصر وبعد دخول النساء مجال العمل في أمس الحاجة لها في القطاع الأمني، ولنعطي مثالا لطبيعة عملها في القطاع التربوي فكل هذا العدد من المدارس والجامعات بكلياتها تحتاج لضبط الأمن فيها ولم يعد العدد بسيطاً ولم يعد كافيا الاستعانة بالمستخدمة أو المشرفة، بل لابد من نساء مدربات على أعلى المستويات للتعامل مع كل هذه الحالات.

وأوضحت أن هذا لن يتم إلا باستخدام كفاءات نسائية مؤهلة حاصلة أقل شيء على درجة دبلوم أمني ومدربة على حمل السلاح واستخدامه، ولا يكفي جهاز اتصال فقط أو هاتف ؛ وتعطى دورات تدريبية في استخدام الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق وعمليات الإنقاذ ولها معرفة بأصول السلامة حتى لا يحدث مالا يحمد عقباه، مضيفةً: أما موضوع أننا نحتاج للنساء في أقسام الشرطة والمباحث فهو أمر لا أعلم لماذا التأخير في تطبيقه ، ولننظر لحال الكثير من النساء لو أرادت أن تذهب لأقسام الشرطة فكم رجل ستقابل من الرجال وهي أساساً مزدحمة بالمراجعين فكيف بوجود النساء يزاحمن الرجال. وقالت د.زعزوع: « لقد حدث معي موقف اضطررت فيه للذهاب إلى قسم الشرطة فقد لتقديم شكوى ضد عاملة المنزل فرد علي الضابط بأن أحضر بنفسي، فهذا الموقف مخجل والمراجعون الرجال يقفون بجواري، وأنا أقدم شكواي في نية العاملة التي لدي اقدامها على الانتحار لعلمها من رسالة تلقتها من أهلها بأن قريبها قد سرق نقودها المحولة، حينها تمنيت أن تنشق الأرض وتبتلعني، وقلت لو الموظفات من النساء لكان أفضل حال»، داعيةً إلى النظر في المطارات وتجربتها النسائية الناجحة فما المانع من ذلك.

وأشارت إلى أنّ جامعة نايف للعلوم الأمنية لديها دراسات أمنية للنساء وهي بادرة يشكرون عليها، فلم يعد هناك أي مبرر يمكن تفصيل البرامج والدراسات في تخصصات مختلفة، والمهم أن تعامل الرجال والنساء معا بحقوق وواجبات واحده وبدل عسكرية وغير ذلك، وتتابع لقد تأخرنا في البدء فالبطالة أصبحت تمثل مشكلة اجتماعية واقتصادية والمرأة في حاجة للعمل، وطالما نحن مجتمع له خصوصيته وتشريعه، وعلينا أن نضع ماينا سب مجتمعنا السعودي وهي فرصة لخلق عمل فلو كل مدرسة بها واحدة على الأقل من النساء لفتحنا باب العمل واستوعبنا الكثير في جامعة عبدالعزيز مشرفات الأمن موجودات ومسؤلات عن الدخول والخروج تحت إشراف الأمن والسلامة فلنوسع ولنبتعث وندرب.

أضواء

د.محمد عبدالله المطوع

نساء الخليج .. ما العمل؟

جاءت على استحياء، تلفها قائمة التقاليد، منذ الوأد الأول، مروراً بالقيم في عصر الانحطاط الحضاري، تسأل هل من المعقول أن تنال المرأة حقوقها في هذه البقعة من العالم، في الوقت الذي سبقتها زميلاتها في دول عربية وفي العالم الثالث بمراحل طويلة؟

منذ كتابات قاسم أمين، ومنذ أن استعادت المرأة وعيها بأهمية دورها في الحياة العامة، طريق طويلة من الآلام والتضحية، وما تزال هي التي تقدم التضحية، وهي التي تقوم بكل الأدوار، وخاصة في دول الرفاهية. إنها ذلك المنجم الذي لا ينضب، في كل الظروف.هي الأرض والعرض، وهي العطاء الدائم، وهي المدانة دائماً منذ الأزل.

وقد اخترع الرجل مقولة: إن وراء كل رجل عظيم امرأة. فلماذا لا تكون هي العظيمة. إنها أنانية الرجل، وجبروته الدائم. لست أدري لماذا تعود بي الذاكرة إلى نصف قرن من الزمان حينما قامت مجموعة من النساء بحرق العباءة، وهن اللواتي رأين أن ارتداء تلك السوداء ما هو إلا رمز من رموز العبودية والظلام... رمز التخلف الاجتماعي. لقد أدركت مجاميع من النساء أو من البشر أن التحرر قد يكون بالشكل وبالتخلص من السواد الذي يجعلهن رهينات لتقاليد مراحل التخلف الفكري، ومرحلة هيمنة الفكر الذكوري والذي يعود إلى آلاف السنين وخاصة بعد تراجع المرحلة الأمومية في الحضارة الإنسانية. وإلا فأين المرأة المرشحة للرئاسة في الدول المتقدمة؟

ألا توجد امرأة واحدة في الحزب الجمهوري أو الديمقراطي في أميركا ترشح نفسها للرئاسة؟ ولماذا يتم ذلك في الدول المتخلفة مثل الهند وسيريلانكا، وأندونيسيا، وبنغلاديش والباكستان وفي تركيا، أو غيرها، أم أن المرأة لابد وأن تكون وراء الرجل العظيم؟ ثم أليس مما يدعو للعجب أن تكون أغلب النساء اللواتي احتللن تلك المناصب العليا في الدولة من دول إسلامية، أو قريبة من حضارتها؟ ألا يعني هذا أن هؤلاء الذين يتشحون بالسواد الفكري ويسوقون المجتمع سوقاً إلى التعصب والجهل أبعد ما يكونون عن الإسلام. ذلك الإسلام الذي يعتبرونه دين الفطرة. ألم يروا أن إسلام الفطرة هو ذلك الإسلام المتسامح الذي يجد فيه الجميع على اختلاف الأعراق والأجناس والجنس مكانهم، وأن الإسلام الذي يحاولون فرضه قسراً على الناس ويحاولون من خلاله أن تحرم المرأة من كل حقوقها لا علاقة له بهؤلاء المسلمين الذين ترعرعوا في كهوف أفغانستان ويحاولون الآن أن يعششوا بين ظهرانينا حتى بعد أن طوى الزمن الملا عمر الذي اختاره خيرة مندوبيهم ليبايعوه «أميراً للمؤمنين» بعد أن نجح في الامتحان وحرم المرأة من التعليم والعمل والحياة.

حاولت أن أخرج من هذه الأجواء التي تطالب بحقوق المرأة، وحقها في أن تكون على قدر المساواة مع الرجل، إلا أن الثقافة السائدة تحول دون ذلك. فمن أجمل الأحاديث على المستوى الاستهلاكي الحديث عن حقوق المرأة، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك. فما العمل للخروج من هذه السوداوية القاتمة؟

في هذه الأثناء برزت لي وجهة تلك الإنسانة الطفولية، حاملة السلاح في العقد السادس من القرن الماضي. إنه وجه طفول، تلك الإنسانة التي اعتقدت أن تحررها لا يتم إلا من خلال الكفاح المسلح. إيه يا طفول... يا رمز الوطن، ورمز الوعي بغدٍ أفضل. كان حلما إلا أنه ما يزال حلما لبني نوعك من النساء. حاولت أن أهرب من طفول إلا أن أخبار الملتقى الأول للمرأة العمانية، أعادتني من جديد للتفكير في أن المشروع ما يزال قائماً في بلد يقع في أقصى شرق الوطن العربي، هذه المرة بشكل مختلف يعتمد على الاقتصاد، ويناقش هموم المرأة العاملة في مجال صاحبات الأعمال.

إنها مرحلة إعادة النظر في دور المرأة في العمل الوطني، وفي دورها الاجتماعي الاقتصادي السياسي. فلم تعد المرأة هي التي تقف وراء كل رجل ناجح، بل هي تبحث عن دورها في أن تكون المرأة الناجحة التي تقف أمام وطن متقدم.

إن هذا يعني أن الصراع لم ينته، ولم يستطع الظلاميون أن يخنقوا صوت المرأة، ولم يستطيعوا أن يقنعوها ويقنعونا بأن مكان المرأة بيتها. فللمرأة مكان آخر في المجتمع تساهم فيه في البناء، وتسير جنباً إلى جنب مع الرجل، لا أمامه ولا خلفه... تحمل معه مسؤولية بناء المجتمع الديمقراطي. وفي المجتمع الديمقراطي لن يخنق صوت المرأة.

لقد كان حلماً طويلاً منذ أيام الطفولة وقد يمتد إلى سنوات طويلة، لكن الإنسان سينال حقه في الحياة مهما كانت المعوقات. إن للتطور ثمناً في ظل العولمة والإنسان المقهور. أليس الاقتصاد هو المحرك الأول للتغيير؟ لست أدري.

عن/ صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

نصف مليار ريال لإنشاء مصنع شاحنات في السعودية.. وتوقعات بتصدير(40 ٪) من الإنتاج

الرياض / متابعات :

تعكف هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية على إنشاء مصنع شاحنات متكامل، من خلال شراكة سعودية يابانية، يعلن بنودها عبداللّه زينل وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة (مدن).

وفيما خصصت «مدن» 120 ألف متر مربع لإقامة المشروع العملاق في المنطقة الشرقية، يعتزم الشريك «إيسوزو اليابانية» تصدير 40 ٪ من باكورة الإنتاج إلى الأسواق العالمية. يأتي هذا التوجه غير المسبوق لهيئة المدن ضمن خطتها التطويرية للمدن الصناعية، حيث خصصت منطقة كبيرة لصناعة السيارات في عدة مدن.

ووفقا للمعلومات فإن المشروع يعد من ابرز المشاريع الرائدة في البلاد، كونه لا يقتصر على تجميع قطع مستوردة بل هو مصنع متكامل سيصنع أجزاء كثيرة من الشاحنة بالمملكة وسيوطن التقنيات العالية والخبرات العالمية المتخصصة في إنتاج السيارات والشاحنات وسيوجد فرصا استثمارية لإنشاء مصانع وخطوط إنتاج جديدة في مصانع قائمة لإنتاج أجزاء ولوازم السيارات.

ويعتبر المشروع من أهم المشاريع التي استقطبت لتوطين تقنيات عالمية في الصناعة خصوصا توطين صناعة السيارات من خلال أحد أكبر الشركات اليابانية المتخصصة.

ويعد هذا الاستثمار أحد المشاريع ذات القيمة المضافة التي سوف تفتح مجالات التوظيف وفرص الاستثمار في الصناعات المكملة. وتتمتع المملكة بمزايا اقتصادية وحوافز وتسهيلات مالية وكفاءات بشرية مؤهلة وبنية تحتية متكاملة وصناعات مساندة، كون السوق السعودية من أقوى الأسواق في المنطقة، الأمر الذي جعل الجدوى الاقتصادية للمشروع محفزة لإنشاء المصنع في المملكة.

ومن المتوقع بدء المشروع (ضخ 600) شاحنة نقل متوسط، في غضون عامين لتتوالى التوسعة لمراحل المشروع للوصول إلى إنتاج 25 ألف شاحنة سنويا في غضون السنوات الست المقبلة.

الجدير بالذكر أن هيئة المدن الصناعية تشرف حالياً على 20 مدينة صناعية قائمة في مختلف مناطق المملكة (الرياض 1، 2، جدة 1، 2، الدمام 1، 2، مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، الإحساء، عسير، الجوف، تبوك، حائل، ونجران، جيزان، الخرج، عرعر، بالإضافة إلى مدينة سدير للصناعة والأعمال، ومجمع رابغ لتقنيات البلاستيك). وقد تم توقيع عقود تطوير خمس مدن جديدة: الرياض3، الزلفي، شقراء، الطائف، الباحة، ويجري العمل على وضع تصاميم ومخططات مدن جديدة وهي جدة3 ، الدمام3، سلوى، الاحساء 2، حفر الباطن، الصناعات الدوائية بالعيينة.

وأسهمت البنية التحتية لاستيعاب المشاريع الصناعية في استيعاب 3000 مشروع صناعي تمثل 60 ٪ من مصانع السعودية تزيد استثماراتها على 250 مليار ريال. وتستقبل الهيئة طلبات الحصول على الأراضي إلكترونيا حيث تتوفر بالهيئة مساحات للمشاريع الصناعية والاستخدامات السكنية والأنشطة التجارية والمعارض التسويقية ومركز الخدمات والمرافق العامة التي تقدم خدماتها بأسعار تشجيعية، ما يقدم خيارات متعددة لجميع رجال الأعمال المحليين والخليجيين والأجانب للاستثمار في مختلف الفرص المتاحة سواء الصناعية أو السكنية أو التجارية أو الخدمية.

تقرير: ارتفاع حجم تدفق الصفقات في دول الخليج بنسبة (20 ٪)

الرياض / متابعات :

يتوقع خبراء عمليات الاندماج والتملك في منطقة الخليج ارتفاع حجم تدفق الصفقات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 20 بالمائة عام 2011 مقارنة مع عام 2010 وذلك وفق تقرير مؤشر الاندماج والتملك في الشرق الأوسط للعام 2011.

ويعتبر هذا التقرير الثاني لمؤشر الاندماج والاستحواذ تقدمه شركة الاستشارات المالية العالمية «إم كوميونيكيشنز» بالشراكة مع زاوية المزود لمعلومات الأعمال في المنطقة.

وقد تم استطلاع آراء 30 من العاملين في البنوك الاستثمارية العالمية والإقليمية والمحلية من خلال استبيان اجري هذا العام لمعرفة آرائهم حول نمو قطاع الاندماج والاستحواذ وما يتعلق بالدول والقطاعات.

وبين التقرير أن الحصة الأكبر من أنشطة الاندماج والتملك قد تمت في قطاع الشركات المتوسطة في المملكة العربية السعودية حيث تتمتع الاقتصاديات في المنطقة بقوة تستمدها من ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع مستويات التفاؤل في قطاعات الأعمال.

كما يشير التقرير إلى أن العاملين في قطاع البنوك يأملون في أن يشهدوا المزيد من الاندماج الذي يحتاج إليه قطاع البنوك في دول مجلس التعاون عام 2011 حيث أن تقييم البائع بالنسبة إلى المشتري لا يزال غير متوافق مع الواقع.

ويظهر تقرير مؤشرات العام 2011 حدوث تغيرات واضحة في آراء العاملين في القطاع البنكي منذ استطلاع العام 2010 ومن تلك التغيرات ارتفاع ملموس في التوقعات بكون قطر ستقود عمليات الاندماج والاستحواذ لتعتبر الآن رائدة القطاع من قبل 30 بالمائة من المشاركين مقارنة مع 12 بالمائة عام 2010.

كما لفت التقرير الى ان هناك توقعات بان تتحول مصر إلى واحدة من أهم الأسواق المحركة لعمليات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط عام 2011.

وبين التقرير أنه في الوقت الذي كانت فيه التوقعات الأعلى تتجه الى قطاعات الرعاية الصحية والطاقة والاتصالات والخدمات المالية في نشاطات الاندماج والاستحواذ عام 2010 فإن توقعات عام 2011 تشير إلى قطاع الخدمات المالية .

ويضيف التقرير أن هناك توقعات بأن تساهم التطورات الأخرى ومنها فوز قطر بحقوق استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في توليد المزيد من الأنشطة في القطاع حيث تسعى الشركات في المنطقة إلى الاستفادة من المشاريع الضخمة التي ينتظر إقامتها في الدولة.

ويختتم التقرير ما خلص إليه بوجود توقعات من قبل الخبراء المصرفيين في الشرق الأوسط بأن تصبح صناديق الثروات السيادية أكثر نشاطاً في تملك حصص في مؤسسات مرموقة خارج المنطقة عام 2011 بالإضافة إلى توقعات أخرى بأن تتفوق عمليات الاندماج والتملك عبر المنطقة على الاستثمارات الأجنبية حيث تزيد الشركات في الشرق الأوسط من تركيزها على التوسع السوقي في قطاع الشركات المتوسطة كما تعتبر عمليات تجريد الاستثمارات المتزايدة سبباً أساسياً في تعزيز التملك والاندماج ما قد يشير إلى دعم قطاع الاندماج والاستحواذ.

اطلع على برامج مؤسسة زايد الإنسانية

مجلس رجال الأعمال الأميركي يشيد بخطط رعاية وتأهيل المعاقين في الإمارات

أبوظبي / متابعات :

أعرب مجلس رجال الأعمال الأميركي بدولة الإمارات العربية المتحدة عن إعجابهم الشديد بالرعاية والتأهيل الذي يحظى به ذوو الاحتياجات الخاصة في مراكز مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية.

وأشاد بجهود الدولة بصفة عامة وجهود مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية بصفة خاصة في تقديم كل سبل العناية والرعاية والتأهيل لتلك الفئات والحرص على تقديم كل ما هو جديد في هذا المجال.

جاء ذلك عقب زيارة قام بها أعضاء الوفد الذي ضم الدكتور أنيس قيصر، كاري ويبر، في جبريل، ومور البرغوتي إلى مركز أبوظبي لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة التابع لمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية ، حيث كان في استقبالهم مريم سيف القبيسي رئيسة قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة بالمؤسسة وعدد من المسؤولين بها .

وتهدف الزيارة إلى التعرف على الخدمات التي تقدمها مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذلك من حيث الخدمات التعليمية والتأهيلية والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية.

وقد تجول أعضاء الوفد في عدد من أقسام المركز بدءاً بورش التأهيل المهني ؛ منها ورش الشموع والكهرباء والنسيج ، والخياطة والتطريز، والحدادة والنجارة، والهدايا التذكارية، والمجوهرات.

وقدمت مريم سيف القبيسي لأعضاء الوفد فكرة عن مؤسسة زايد العليا والخدمات التي تقدمها لفئات المعاقين، واصطحبتهم بجولة في عدد من أقسام المركز يرافقهم هيا عبداللّه مديرة مركز أبوظبي وراشد الهاجري رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة بالمؤسسة ورؤساء الأقسام والشعب بالمركز، حيث اطلعوا على مجموعة من الخدمات المقدمة في أقسام المركز.